وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــــــــة القادسيـــــــــــة
كليـــــــــــــة الإدارة والاقتصاد
قســـــــم العلوم المالية والمصرفية

دور المصارف التجارية في تنشيط سوق العراق للأوراق المالية للسنوات [٢٠٠٤-٢٠١٣]

بحث تقدم به الطالب

(حسين عبد الكريم حسين)

إلى مجلس قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية الإدارة والاقتصاد ، وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

بإشراف

أ.م.د. عقيل شاكر الشرع

١٤٣٨هـ ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

((قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا
إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ (٣٢)))

(صدق الله العلي العظيم)

سورة البقرة / ٣٢

الإهداء

إلى.. الملاك الذي ألهمني الحنان والصفاء إلى من حاكت

سعادتي بخيوط منسوجه من قلبها..

... والدتي الحنونة

✍ حسين

شكر وتقدير

إنَّ خير ما أستهل به هو حمد المولى – عز وجل – على عظيم عطاياه ، ووافر نعمه وآلائه ، فالحمد لله العلي الأعلى ، به سبحانه الفضل والمنة ، أعان فيسر ويسر فأعان . وأصلي وأسلم على النبي الأكرم سيدنا محمد وعلى آله ومن سار على هديه .... أما بعد

فلا يسعني وقد انتهيت من إعداد بحثي إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والامتنان إلى أستاذي الفاضل (**١.م.د. عقيل شاكر الشرع**) الذي أشرف على هذه الدراسة ولم يتوان لحظة واحدة في تقديم كل جهد وتعب ومشورة للباحث ، والذي أثرى الدراسة بتوجيهاته وآرائه القيمة ، فله مني كل إجلال واحترام ، جزاه الله عني خير الجزاء وسدد خطاه لخدمة العلم والمجتمع .

وأقدم شكري وتقديري الجزيل إلى جميع الأساتذة الذين أبدو المساعدة والمشورة ، في قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية الادارة والاقتصاد .

وأقدم شكري الجزيل للسيد رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية وإلى كل العاملين في القسم ، واشكر كذلك كل من قدم لي يد العون والمساعدة وفاتني الإشارة إليه .

وجزئ الله الجميع خيراً ، والله الموفق .

حسين

قائمة المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
١	العنوان	
٢	الاية	أ
٣	الاهداء	ب
٤	شكر وتقدير	ت
٥	قائمة المحتويات	ث–ج
٦	المبحث الاول / هيكلية البحث	١–٣
٧	**المقدمة**	٢
٨	اولاً : مشكلة البحث	٣
٩	ثانياً : اهداف البحث	٣
١٠	ثالثاً : اهمية البحث	٣
١١	رابعاً : فرضية البحث	٣
	خامساً : هيكلية البحث	٣
١٢	**المبحث الثاني**	٤–١٥
١٣	الاطار النظري للبحث	٥
١٤	المصارف التجارية	٥
١٥	اولاً : نشأة المصارف التجارية ومفهومها	٥
١٦	انواع البنوك التجارية	٦–٧
١٧	ثانياً : وظائف المصارف التجارية	٨–٩
١٨	مفهوم الاسواق المالية	٩–١٢
١٩	سوق العراق للاوراق المالية	١٢–١٥

٢٠	**المبحث الثالث**	١٦-٢١
٢١	تفعيل دور المصارف الخاصة في سوق العراق للاوراق المالية	١٧
٢٢	أولاً : دور المصارف التجارية في دعم السوق المالي العراقي	١٧
٢٣	ثانياً : مجالات تفعيل المصارف لتنشيط السوق	١٨
٢٤	ثالثاً : سبل تطوير سوق العراق للاوراق المالية	١٩
٢٥	رابعاً : مؤشرات المصارف التجارية في سوق العراق للاوراق المالية	٢٠-٢١
٢٦	الاستنتاجات	٢٢
٢٧	التوصيات	٢٢
٢٨	المصادر والمراجع	٢٣-٢٤

المبحث الأول

هيكلية البحث

أولاً : مشكلة البحث

ثانياً : أهمية البحث

ثالثاً : اهداف البحث

رابعاً : فرضية البحث

المقدمة :

تحتل المصارف التجارية أهمية كبيرة باعتبارها الحجر الاساس للنظام المصرفي والذي يرجع اساساً الى الدور الذي تلعبه في التأثير على العرض الكلي للنقود ، أذ اتجه التطور المصرفي عموماً الى اتساع نطاق العمليات التي تزاولها ، فلم يعد اقتصار هذا النوع من المصارف القيام بعمليات الانتماء قصير الاجل ، خصم الكمبيالات وتقديم العروض الى الصناعة والتجارة لسد حاجاتها ورؤوس الأموال العاملة فحسب، وانما ذهب التطور المصرفي في الكثير من البلدان الى اضطلاع المصارف التجارية ايضاً بكثير من وجوه النشاط التي تتوافر عليها المصارف التجارية التي اخذت تتجه نحو الصيرفة الشاملة وتحويل جميع القطاعات الاقتصادية فضلاً عن خدمات اخرى والتي بعضها ذات اساس مباشر بأعمال السوق المالية .

وعلى غرار كل ذلك تتجلى امامنا اهمية هذا النوع في كونه يسلط الضوء على الدور الذي يمكن ان تلعبه المصارف التجارية في تنشيط السوق المالي والذي يحتل مركز بالغ الأهمية في النظم الاقتصادية الحديثة في كافة انحاء العالم لما له من مهام ووظائف ، حيث انها تمثل حلقة من حلقات نمو القطاع المالي لأي دولة والتي تعمل على تطوير اساليب التمويل الطويل والمتوسط الأجل من خلال تجميع مدخلات من الافراد والمؤسسات وتوجيهها نحو المشاريع الاقتصادية من اجل التقدم .

أولا: مشكلة البحث

تتجلى مشكلة البحث في التساؤل الاتي :

١. هل هناك دور للقطاع المصرفي في العراق في دعم وتطوير سوق العراق للأوراق المالية ؟

ثانياً : اهمية البحث

١. دراسة المصارف التجارية وبيان وظائفها واهميتها في الاقتصاد .

٢. دراسة سوق العراق للأوراق المالية والتطورات الحاصلة فيه .

٣. بيان دور قطاع المصارف في تنشيط سوق العراق للأوراق المالية .

ثالثاً : اهداف البحث

١. المساهمة في الإطار النظري لموضوع البحث

٢. تسليط الضوء على اهم المجالات والوظائف التي يؤديها المصرف التجاري والتي يمكن ان يكون لها تأثير في تنشيط السوق المالية .

٣. بيان دور القطاع المصرفي من خلال مساهمته في دعم سوق العراق للأوراق المالية من خلال تحليل رسملة قطاع المصارف وقيمة تداولاتها في السوق .

رابعاً : فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها يمكن ان يكون لقطاع المصارف دور فاعل وايجابي في عمل السوق المالي وبما ينعكس على تنشيط سوق العراق للاوراق المالية .

المبحث الثاني

إلاطار النظري للبحث

المبحث الثاني : الإطار النظري للبحث

المصارف التجارية

أولاً: نشأة المصارف التجارية ومفهومها

نشأت المصارف التجارية في مراحلها الأولى كمحصلة لتطور النشاط التجاري واتساعه وكذلك تعدد أشكال النقود المتكامل بها، وتطورت هذه المصارف نتيجة التطورات الاقتصادية المتلاحقة وكذلك ايجاد نظم مصرفية معاصرة التي تقوم بتقديم خدماتها للقطاعات المختلفة وهي تحتل مكانة مهمة ورئيسة في السياسات الاقتصادية لكل الدول (الجنابي وأرسلان ، ٢٠٠٩: ١٠٣) ، وان التنظيم المصرفي لم يظهر إلى الحيز الوجودي إلا في اواخر العصور الوسطى عندما ازدهرت التجارة في المدن الايطالية وبالأخص مدن برشلونة والبندقية ، وترجع نشأة المصارف في مراحلها الأولى إلى نشاط الصاغة والمرابين والصيارفة فهذه المصارف وبغض النظر عن الخدمات التي تقدمها فهي تبقى مؤسسات تتكامل بالقرض والائتمان . (الزدجالي، ١٩٩٩: ٢٠) وفي القرن الثامن عشر آنذاك عدد المصارف يزيد تدريجياً وكانت على شكل مؤسسات يمتلكها عائلات وافراد وكانت حين ذاك القوانين تقضي بحماية اموال الموكلين في حالة افلاسها يمكن الرجوع الى الاموال الخاصة لاصحاب هذه المصارف . (كامل وحامد ، ٢٠٠٦: ٩٣) ، وان الثورة الصناعية دور كبير في كبر حجم هذه المصارف ونموها مما ساعد ذلك على خدمة القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وتواصل هذه التطور إذ أن المهنة المصرفية التي تقوم بها المصارف التجارية حصلت فيها تغيرات كبيرة في ادواتها وطبيعتها وتقنياتها وكذلك مختلف المصارف التي ظهرت وكذلك ظهور الشركات والمؤسسات التي تقوم بحفظ النقود وكذلك

تعبئة موارد المجتمع من الأموال وسد احتياجات البلاد فلم يعد الأمر مقتصراً على المصارف . (عبد الحليم ، ١٩٩٩: ١١٢)

١. البنوك التجارية : وهي البنوك التي تقوم بقبول الودائع وتدفعها عند الطلب ، وكذلك تزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق اهداف التنمية الاقتصادية وتقوم ايضاً بعمليات تنمية الادخار والاستثمار في الداخل والخارج مما يساهم ذلك في انشاء المشروعات ، وما استلزمه من عمليات مصرفية ، وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي . (طارق طه ، ٢٠٠٧: ١٤٢)
٢. كما يمكن تعريف البنوك التجارية : وهي المؤسسات النقدية التي تقوم بقبول الودائع من الاشخاص او المؤسسات وتكون تحت تصرف المودع في أي وقت ، وذلك تبعاً للمدة المتفق عليها ونظراً لهذه الميزة اطلق عليها بنوك الودائع ، وتأتي البنوك التجارية بالدرجة الثانية بعدد البنك المركزي ، وهذين البنكين يتعبران عصب الجهاز المصرفي لأي بلد . (محمد محمود شهاب ، ١٩٨٧: ١٠٥) .
٣. كما وتعرف المصارف التجارية : مؤسسات مالية تسعى الى تحقيق الارباح وذلك لكونها مؤسسات مالية وسيطة تقوم بنقل الفرائض المدخرة الى الوحدات الاقتصادية ذات العجز وتكون بحاجة القروض وتتعامل هذه المؤسسات بالقروض القصيرة الاجل وهي المكان الذي اصحاب الموارد وطالبي هذه الموارد . (خالد وهيبي الراوي ، ٢٠١٠: ٤٢)

أنواع البنوك التجارية

يتوقف نوع البنك وتخصصه على العلاقة بين الودائع التي تودع لديه وطريقة استثمارها ، أي العلاقة بين الائتمان الذي يمنحه والذي يحصل عليه. ويمكن القول أن الجهاز البنكي للعديد من الدول يتكون من ثلاث انواع من البنوك وهي (البنوك المتخصصة ، والبنوك التجارية ، والبنوك الاسلامية ، باستثناء البنك المركزي الذي يعتبر حالة خاصة) وفيما يلي عرض موجز لمختلف هذه الانواع :

- **البنك المركزي**

وهو الذي يقف على قمة الجهاز البنكي من ناحية الاصدار النقدي ومن ناحية العمليات المصرفية ، وهو ايضاً الأداة الرئيسة التي تدخل بها الحكومات لتنفيذ سياستها الاقتصادية .

- **البنوك التجارية**

وهو يعتبر اقدم انواع البنوك نشأة واكثرها عدد واكبرها اهمية وكذلك تعتبر البنوك التجارية هي صورتها المعاصرة احفاداً شركاء للصيارفة والصاغة والمرابين ، واطلق على هذه البنوك بالتجارية لأن نشأتها وتطورها ترافق مع ازدهار التجارة في عصر النهضة . (احمد زهير شاميه، ١٩٩٤: ٢٧٢)

- **البنوك المتخصصة**

وهي مؤسسات مالية انشئت لخدمة قطاع معين او شريحة معينة ومن هذه البنوك يقبل الودائع ومنها لا يقبلها وهذا يعتمد على القانون وعلى مصادر البنك الرئيسة . (جميل الزيدانين السكودي، ١٩٩٩: ١٦٧)

أهداف البنوك التجارية

- **هدف الربحية**

يحاول البنك زيادة ارباحه من خلال زيادة ايراداته او خفض تكاليفه وتأخذ الايرادات شكل الفوائد على القروض الممنوحة من قبله او عوائد لموجوداته من الأموال المالية بأنواعها المختلفة او العمولات التي يحصل عليها من خلال تقديمه للخدمات البنكية ، أما التكاليف فيستعمل البنك نوعين من التكاليف : التكاليف التشغيلية والتكاليف التجارية

- **هدف السيولة**

ويقصد بالسيولة قدرة البنك على الوفاء بالتزامه وكذلك قدرته على مجابهة طلبات سحب المودعين وايضاً مقابلة طلبات الائتمان . (عبد المعطي رضا رشيد، ١٩٩٩: ٢٠٠)

- **هدف الامان**

ان البنوك التجارية لا تستوعب خسائر تزيد عن حجم رأس مالها واذا حدث هذا النوع من الخسائر فذلك يعني التهام جزء من اموال المودعين وهذا يؤدي الى افلاس البنك التجاري ، ولذلك عليها أن توفر اكبر قدر من الامان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية المخاطرة . (طه طارق، ٢٠٠٠: ١٦٠)

ثانياً : وظائف المصارف التجارية

تقوم المصارف التجارية بوظائف نقدية متعددة يمكن تقسيمها الى وظائف حديثة ووظائف كلاسيكية قديمة ، والوظائف الكلاسيكية يمكن اجمالها بما يأتي (مامندي ، ٢٠١٢: ٣)

١. قبول الودائع على انواعها المختلفة ومنها :

- ودائع تجارية : وهي الودائع التي يستطيع اصحابها ان يسحبها دون سابق انذار .
- ودائع للأجل : وهي الودائع التي لا يستطيع اصحابها السحب منها الا بعد انقضاء المدة المتفق عليها والمحددة مسبقاً بين المصرف والمودع.
- ودائع بأخطار : وهي الودائع التي يخطر فيها المودع مصرفه في الوقت والتاريخ الذي يرغب فيه بسحب وديعته او يخطر المصرف في الوقت الذي يسحب فيه بعد المدة الزمنية المتفق عليها.

٢. القيام بتشغيل موارد المصرف على شكل استثمارات وقروض متنوعة

وذلك بعد مراعاة سيولة المصرف وربحيتها وامنها ، والقروض التي تقدمها المصارف تكون على نوعين : قروض بدون ضمان وهذه القروض تمنح الى

المتعاملين الرئيسين مع المصرف ، وذلك كون المصرف متأكد من مركزهم المالي ، وقروض بضمانات يمكن ذكر منها ما يلي :

- قروض بضمان اوراق مالية .
- قروض بضمان سلع مختلفة .
- قروض بضمان شخصي.....الخ .

أما الوظائف الحديثة فتتمثل على تقديم خدمات منها يقوم على ائتمان ومنها ما لا يقوم على ائتمان وهذه الوظائف ظهرت نتيجة التطورات المتلاحقة في البيئة الاقتصادية المحيطة وما تتطلبه من تقديم خدمات متنوعة لا تعتمد على الرصيد. (عبد العزيز، ١٩٩٤: ١٥) ، ويمكن تبيان اهم الوظائف الحديثة بالنقاط الاتية :

١. الاستثمار في الاوراق المالية وذلك من خلال بيع وشراء السندات والأسهم وذلك تبعاً للارتفاع وانخفاض اسعارها ويطلق على هذا النوع من الاستثمار بالاستثمار غير المباشر .
٢. تمويل التجارة الخارجية وذلك عن طريق دور الوسيط الذي تلعبه هذه البنوك في المعاملات الخارجية .
٣. تحليل الشبكات المحلية وذلك عن طريق غرفة المقاصة .
٤. تقوم بالمساهمة في اصدار سندات واسهم الشركات المساهمة.
٥. تقوم بشراء وبيع الاوراق المالية لصالح العملاء .
٦. تحصيل الاوراق المالية لصالح العملاء.
٧. اصدار الشيكات السياحية .
٨. خدمات البطاقات الائتمانية .
٩. خدمات بطاقة الصراف الآلي.
١٠. الخدمات الأخرى كالخزائن الشخصية وتسويه الحسابات بين العملاء والقيام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع وغيرها من الخدمات .
١١. تقديم خطابات الضمان للعملاء .
١٢. تحويل الأموال الضرورية للعملاء الى الخارج .

مفهوم الاوراق المالية

ينقسم مصطلح الاوراق المالية الى كلمتين : الأولى السوق وتعني في اللغة هو المكان الذي يلتقي فيه المشترون والبائعون وتتبادل فيه الخدمات والسلع ، وفي الوقت الحاضر لم تعد هنالك اهمية للمكان واصبح السوق يتحدد بالنظر الى السلعة المتداولة فيه، والكلمة الثانية هي المالية تدل على ان ما يتداوله في تلك السوق هي ادوات مالية . (محمود امين زويل ، ٢٠٠٠: ٢٦-٢٧)

أولاً : تعريف سوق الاوراق المالية

هنالك عدة تعاريف للأسواق المالية نذكر منها :

- السوق المالية هي الألية التي بوساطتها يتم شراء وبيع ومبادلة السلع والخدمات او الاصول المالية (الأسهم والسندات وما يشابهها) . (زياد رمضان ، مروان شموط، ٢٠٠٧: ٦)
- هو الإطار الذي يجمع بائعي الأدوات المالية بمشتريها ، وذلك بغض النظر عن تلك الوسيلة التي تتم فيها هذا الجمع وكذلك المكان الذي يتم فيه ، ولكن بشرط توافر قنوات اتصال فعالة بين المتعاملين في السوق بحيث تجعل الائتمان السائد في أي لحظة زمنية واحدة بالنسبة لأية ورقة مالية متداولة فيه. (وليد ماضي، انس البكري، ٢٠٠٨: ١٦)

ثانياً : الاسواق المالية

السوق المالية : يستمد السوق المالية مفهومها من مفهوم السوق بشكل عام ، فهي تمثل الوسيلة التي تلتقي بها البائع والمشتري وذلك بغض النظر عن المكان وان هذا يعني ان السوق لا تنحصر في مكان جغرافي معين ويكتفي بنشاطه وكذلك وسائل فعالة للاتصال بالبائع والمشتري . (عمرو محي الدين ، ٢٠٠: ١٢)

وتعرف السوق المالية : وهو أداة هامة لتوفير وتقديم الأنشطة وذلك من خلال الدور لكل المؤسسات المالية والتي تقسم وظائفها الى شقين الأول تعبئة المدخرات والثاني توجيه هذه المدخرات لتلبية الحاجات . (عبد الغفار حنفي ودرية قريقاص، ٢٠٠١: ٢١٣)

وتعرف أيضاً هو الاطار الذي يجتمع بين الوحدات المدخرة المستثمرة ووحدات العجز التي تحتاج الأموال للقيام بالاستثمار وذلك عبر فئات متخصصة في السوق بشرط توفر قنوات اتصال فعالة. (ارشد فؤاد التميمي واسامة عزمي سلام، ٢٠٠٤: ١٠٦)

أولاً : انواع الاسواق المالية

إن الاسواق المالية ليست سوق واحدة متشابهة بالأهمية اسواق مختلفة كل سوق متخصص بنوع من المبادلات ولكل منها مؤسساتها الخاصة وتعد شركات التأمين ، والمصارف التجارية ، والتوظيف ، وشركات الاستثمار ، والبيوتات المالية ، ومؤسسات البورصة ، والمتكاملين بالسندات ، وهيئات الوساطة من أهم مؤسسات الأسواق المالية . (عباده ، ٢٠١١: ١١)

ومن الأسواق المالية المتخصصة ما يلي :-

١. سوق النقد : وهي السوق التي تتخصص بتداول وسائل الائتمان القصيرة الأجل ، وهي تعنى خاصة بحركة رأس المال الدائر ولا سيما القروض الشخصية والمصالح الصغيرة والأوراق التجارية والكمبيالات وسندات الدول قصيرة الأجل . (السلمي ، ١٤٢٧هـ ، ٧٥)
٢. سوق رأس المال : وهي السوق التي تتداول فيها التسهيلات الائتمانية متوسطة وطويلة الأجل والقروض ، ولا سيما المتكلف مقابل الاستثمار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، وهناك سوق لرأس المال المحلي وسوق لرأس المال الأجنبي . (عباده ، ٢٠١١: ١٢)

ثانياً : خصائص الأسواق المالية

من خلال استعراض التعاريف السابقة للأسواق رأس المال نجد معظمها تتفق في بعض الخصائص التي تميزها عن باقي الأسواق الأخرى نذكر منها :

أ- تتسم اسواق المالية بتداول الادوات المالية ، مما اكسبها أهمية خاصة من الناحية التمويلية للمشروعات الانتاجية قيد التأسيس او القائمة التي تحتاج الى سيولة كافية مرتبطة بفترات السداد المناسبة .

ب- تتسم الاسواق المالية بعوائد مرتفعة نسبياً وهي بذلك حصلت على اهتمام المستثمرين بهدف الحصول على فوائد اكبر من خلال الفرق في الاسعار .

ج- على الرغم ان الادوات التمويلية للاسواق المالية عوائدها كبيرة نسبياً وخاصة اسواق رأس المال إلا انها تتفق بدرجات عالية من المخاطرة وذلك مقارنة بالاسواق النقدية ، ولذلك تكون ادوات الاستثمار طويلة الأجل مما يولد مخاطر سعرية ، وتنظيمية . (جمال جويدان الجمل، ٢٠٠٢: ٥٦)

مكونات الأسواق المالية

يمكن تقسيم الأسواق المالية الى عدة اسواق كما في الشكل التالي

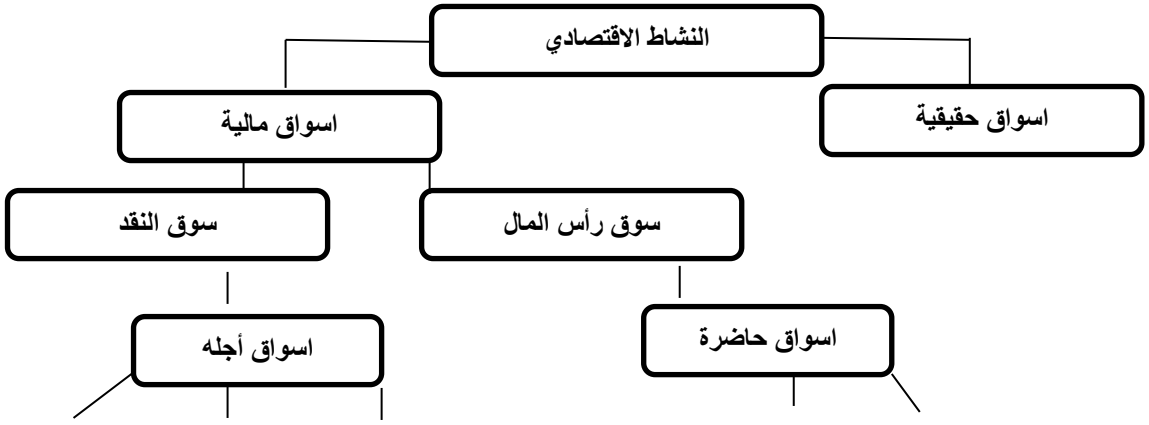

شكل (١-٢) مكونات سوق المال (ايهاب الدسوقي، ٢٠٠٠: ١٥)

سوق العراق للأوراق المالية

أولا : نشأة سوق العراق للأوراق المالية

تأسس سوق العراق للأوراق المالية في بغداد وذلك بموجب القانون المؤقت للأسواق الأوراق المالية رقم (٧٤) وهو الصادر في نسيان عام ٢٠٠٤، وذلك بأسلوب التداول اليدوي أي التسجيل على لوحات بلاستيكية ويتم التداول على أسهم الشركات وذلك عندما يتطابق سعر الشراء مع سعر البيع وفقاً للعرض والطلب . (سوق العراق للأوراق المالية ، التقرير السنوي التاسع، ٢٠١٢: ٣)

ثانياً : اهداف وتنظيم سوق العراق للأوراق المالية

أ- اهداف سوق العراق للأوراق المالية

١. تدريب وتنظيم اعضائه والشركات المدرجة في السوق بطريقة وذلك مع هدف حماية المستثمرين وكذلك تعزيز ثقة المستثمرين بالاسهم .
٢. القيام بتعزيز مصالح المستثمرين بسوق امنية حرة وفعالة وتنافسية أيضاً تتسم بالشفافية .
٣. القيام بتنظيم وتثبيط تعاملات الأوراق المالية بصورة فعالة ومنتظمة وعادلة ومن ضمنها أيضاً عمليات المقاصة والتسوية لهذه المعاملات .
٤. تنظيم تعاملات اعضائه وذلك بكل ماله من صلة بيع وشراء الأوراق المالية وأيضاً تحديد حقوق والتزامات الأطراف ووسائل حماية مصالحهم المروعة.

٥. القيام بتطوير السوق المالي في العراق بما يخدم الاقتصاد الوطني والقيام بمساعدة الشركات في بناء رؤوس الأموال الأزمة للاستثمار .

٦. نوعية المستثمرين الغير عراقيين والعراقيين بشأن فرص الاستثمار في السوق .

٧. القيام بجمع وتحليل ونشر المعلومات والاحصائيات الضرورية بتحقيق الاهداف المنصوص عليها في النظام الداخلي .

٨. التواصل مع الأسواق في العالم العربي والأسواق العالمية وذلك بهدف تطوير السوق .

٩. القيام بخدمات اخرى ونشاطات ضرورية لحكم اهدافها .

ب- تنظيم سوق العراق للأوراق المالية :

١. ان المركز الرئيسي للسوق يكون في بغداد ويكون له الحق في فتح فروع له في مدن عراقية اخرى .

٢. ان مسؤولية السوق تكون محدودة بالاصوال المملوكة للاعضاء .

٣. ان السوق لن يكون مسؤولاً عن أي التزامات تترتب او قد تترتب على سوق بغداد او الأوراق المالية .

٤. ان لهذا السوق شخصية معنوية مستقلة ادارياً ومالياً عن الحكومة العراقية وايضاً لن تكون هناك سلطة اشرافية لسجل الشركات في وزارة التجارة على السوق ولا يتطلب الأمر ان يسجل بالنسبة لتنظيم الرقابة مع ما ينسجم مع تعليمات هيئة الاوراق المالية وله الحق في تملك الاموال غير المنقولة والمنقولة ومن ضمنها العقارات .

٥. ان للسوق الحق في رفع الدعاوي امام الهيئات التحقيقية او المحاكم او أي سلطة اخرى على ان يمثل بواسطة رئيس مجلس المحافظين او شخص مخول من قبله .

٦. أن السوق مؤسسة منظمة تنظيمياً مستقلاً عن الحكومة ووزارة المالية لا تستهدف الغير بطريقة تجارية لا تتناقض مع القوانين الدائمة والمؤقتة والنظام الداخلي والتعليمات الاخرى في الهيئات او السوق . (سوق الاوراق المالية ، التقرير السنوي الثالث ، ٢٠٠٦: ٧)

ثانياً: التطورات النوعية في سوق العراق للاوراق المالية

١. قام سوق العراق للاوراق المالية ببناء موقعين للبيانات والمعلومات على شبكة الانترنت وذلك في عام ٢٠٠٥ وبالغتين الانكليزية والعربية احدهما على الاتحاد الاوربي للبورصات (FEAS) ويتم نشر فيه جميع نشاطات السوق والتداول اليومي والشهري والسنوي وذلك بجهود الاقسام والعلاقات العامة والابداع المركزي والحاسبة الالكترونية وبالعناوين الاتية

www.feas.iraqsei`,nitwww.lsx , كجزء من وسائل قطاع المعلومات . (سوق العراق للاوراق المالية ، التقرير السنوي الثاني ، ٢٠٠٥: ٨)

٢. القيام ببدء تداول الاوراق المالية لغير العراقيين في سوق العراق للاوراق المالية وذلك ابتداء من آب عام ٢٠٠٧ ، وتأسس مركز الابداع العراقي ٢٠٠٩/٤/١٩ ، وذلك بعد موافقة هيئة الاوراق المالية بفصل مركز الابدع عن سوق العراق للاوراق المالية وتمت المباشرة بعمله في ١/١/ ٢٠٠٩ كمؤسسة اقتصادية غير ربحية وهي تقوم بالمساهمة بتعزيز الاستثمار الاقتصادي المستقر والامن وذلك من خلال قيامه بدعم جميع القطاعات الاقتصادية والمستفيدة من الخدمات الضرورية التي يقدمها المركز وذلك لاكتمال التداول الالكتروني وذلك لكونه تابع للسوق العراق للاوراق المالية ، وان هذا المركز الالكتروني هدفه تعزيز ثقة المستثمرين بالاوراق المالية وتمكينهم من متابعة استثماراتهم بسهولة وذلك عن طريق السجل المركزي لحفظ شهادات الأسهم والأوراق المالية لكافة شركات الاستثمار المساهمة وذلك من خلال منح كل مستثمر رقماً خاصاً سواء كان ذلك المستثمر شخص طبيعي او معنوي وايضاً فتح حساب تداول المستثمرين من خلال الوسيط وذلك للحد من المخاطر التي كانت تجري اثناء التداول اليدوي مثلاً تعرض الورقة المالية للتلف او التزوير او الفقدان . (هيئة الاوراق المالية ، التقرير السنوي لحركة التداول في سوق العراق العراق للاوراق المالية ، ٢٠٠٧: ٢)

٣. انتقل التداول في سوق العراق للاوراق المالية من الاساليب القديمة اليدوي والتسجيل على الواح بلاستيكية الى تخصيص لكل شركة لوحة بلاستيكية لكل

شركة مساهمة يجري التداول على اسهمها بأسلوب المزايدة العلنية المكتوبة ، وإن هذا الشكل من التداول ساد في جميع البورصات في العالم وذلك قبل اعتمادها النظم الالكترونية ، واستمر العمل وفق هذه الطريقة لغاية ١٩ نيسان ٢٠٠٩ ومن ثم انتقل الى التداول الالكتروني وعقدت اول جلسة تداول الكتروني يوم الأحد الموافق ١٩/ ٤/ ٢٠٠٩ ، وهو بذلك بدء عهد جديد للتداول ، اعتباراً من ١ تشرين الثاني ٢٠٠٩ اصبح عدد الجلسات الاسبوعية (٥) جلسات وهذا الأمر يحدث لأول مرة في تاريخ البورصة . (سوق العراق للاوراق المالية ، التقرير السنوي السابع، ٢٠١٠: ٥)

٤. تم اطلاق رقم قياسي جديد (مؤشر السوق) isx price index 37 اعتباراً من شهر شباط ٢٠١٣ واعتمد على استبعاد الشركات المشطوبة وكيفية التداول أيضاً التي كانت في العينة السابقة والقيام بإضافة شركة جديدة تمثل قطاع الاتصالات ، وبلغت قيمة المؤشر في جلسة الاساس (١٥٥) نقطة ، وتم اغلاق المؤشر في نهاية شهر شباط (١٢٠) نقطة . (سوق العراق للاوراق المالية ، التقرير السنوي العاشر ، ٢٠١٣: ١٨)

المبحث الثالث

تفعيل دور المصارف الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية

المبحث الثالث : تفعيل دور المصارف الخاصة في سوق العراق للأوراق المالية

أولاً- دور المصارف التجارية في دعم السوق المالي العراقي

ان للمصارف والمؤسسات دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني وذلك لكونها الأساس في قيام سوق الاوراق المالية بعملها ، وبدون تلك المصارف والمؤسسات لا تستطيع تحويل الاموال من الافراد الذين لديهم فائض الى الذين لديهم نقص في الاموال ولديهم فرص استثمارية ، وتوفر المصارف التجارية الموارد الاولية ورؤوس الاموال الكاملة.

ان دراسة كيفية الوصول الى وضع يجعل الاجهزة المصرفية تقوم بتقديم الافضل وذلك من خلال وسائل معينة وسياسات كلها تهدف الى تعزيز دور المصارف التجارية العراقية وعلى رأسها البنك المركزي العراقي في جعل سوق أوراق مالية رصين وصولا الى التنمية الاقتصادية التي تشارك المصارف في تمويلها وتقدم الدعم المالي لها وبما ان جوهر الصيرفة يتمثل بقدرة المصارف على خلق ائتمان يفوق ما لديها من رأس مال واحتياطات نقدية وودائع رئيسية ورأس مال مدفوع وهذا ناتج عن ادخار نقدي حالي او ادخارات من دخول ثابتة وبهذا انتقل الهدف من الودائع الى القروض او انتقل من الاعتبار الاقتصادي العادي لخلق وسائل التداول الى المشكلة النموذجية للمستثمرين او لأصحاب المشروعات وهي المتمثلة برأس المال المقترض وبهذا يسمح الأتمان الصيرفي بالتوسع الاقتصادي وكذلك بتكوين رأس المال وهذا على الرغم من الادخارات قد لا تكون كافية لتمويل الاحتياطات الفعلية

ان القيام بتطوير جهاز مصرفي قادر يكون شرطاً ضرورياً وليس بديلاً وذلك من اجل تحقيق أسواق اوراق مالية متطورة وذلك يرجع لسببين هما:-

أولاً: وجود قطاع مصرفي سليم يقع في صميم سوق رأسمالية متطورة وفعالة وذلك لان اعتماد اسواق الاوراق المالية بدرجة كبيرة على منح الأتمان المصرفي وذلك لأغراض السيولة .

ثانياً: ان قدرة المصارف في الحصول على اموال من البنك المركزي توفر بذلك السيولة التي من خلالها الحفاظ على الثقة بنظام المدفوعات بل ان خلق سوق اوراق مالية مع وجود جهاز مصرفي ضعيف سيؤدي الى اثارة مشاكل عديدة مما يقتضي اصلاحاً مصرفيا واسعا وهذا يتطلب دوما النظر في اعادة هيكلية المصارف وكذلك تخفيف القيود الشديدة عليها وتحريرها نسبياً وذلك مع رقابة جيدة ، كما ان وجود سوق للاوراق المالية وتحت رعاية جهاز منظم جيد وأيضا تطوير سوق نقدية تساهم في توفر سيولة للنظام المالي وكذلك تسهل من عملية السياسة النقدية للبلد في الاتجاه الصحيح لإقامة نظام مالي فعال. (عبد الرزاق داود ، ٢٠١٠، ٦)

ثانياً- مجالات تفعيل المصارف لتنشيط السوق.

١- القيام بمهام الصيرفة الاستثمارية .

ان من الخدمات التي تقوم بتقديمها المصارف التجارية في سوق الاوراق المالية هي خدمات الاستثمار المساندة التي تكون مرافقة لعملية اصدار الاوراق المالية ، ولا يقتصر تقديمها على المصارف الاستثمارية فحسب ، بل ويمكن ان تقوم المصارف التجارية بتلك الوظيفة ، اذ ان المصارف التجارية تقوم بالتوجه بخطط ثابتة وتدريجية نحو العمل المصرفي ، وذلك نظراً لإجراءات التحرر المالي ورفع القيود ، وذلك فضلا عن تزايد هذه المنافسة التي المصارف بمواجهتها ، وذلك بسبب قيام مجموعة من المنشآت المالية بتقديم بعض الخدمات المصرفية التقليدية .

٢- دعمها للتحول للشركات المساهمة.

ان للمصارف التجارية اثر بارز في قيامها بتحويل أسهم ملكية شركات الأشخاص الى شركات الاموال ولا سيما تلك الشركات المساهمة التي تعتبر ركناً اساسياً من اركان قيام

سوق للأوراق المالية وخاصة من ناحية طرح أسهمها للأكتساب العام والخاص في السوق وبذلك تقوم المصارف بتقديم خدمة للسوق المالي وهي تتمثل في توزيع ملكية الاسهم لأكثر عدد من المساهمين.

٣- دعم سياسة التخاصية :

ان للمصارف اثر فعال في القيام بتبني سياسة التخاصية جزئياً او كلياً وهذا يتمثل بنشاطين أولهما (استثماري) وهو يتمثل في اعداد دراسات بجدوى تمويل القطاع العام للخاص وأيضا تقييم موجوداته وهذا يمكنها من تحديد عدد الاسهم المطلوب اصدارها ، اما النشاط الآخر (تمويلي) ومن خلاله تقوم المصارف بشراء الاسهم وادخالها في محفظة استثمارها وقروضها وهذا يؤدي الى قيام سوق خاصة بتداول اسهم الشركات ومؤسسات القطاع العام والمختلط . (فتحية مزهر عبد الرضا ، ٢٠١٣ : ٦)

٤- تشجيع منح الأتمان بضمان الاوراق المالية .

ان للمصارف التجارية اثر فعال وبارز في التشجيع على منح الائتمان بضمان الأوراق المالية وذلك من أجل تطوير وتنشيط التداول في سوق الأوراق المالية ، إذ أن المصرف يقوم بتقديم القروض للمتكاملين والوسطاء في السوق ويعرف الوسيط بانه الذي يتوسط بتسويق الأوراق المالية من خلال التوفيق بين العروض والطلبات في الأوراق مقابل عمولة تستوفي عند تقديم هذه الخدمات . (خليل محمد الشماع ، ١٩٩٤: ٣١)

٥- اقامة صناديق الاستثمار المشترك

إن صناديق الاستثمار تعد احدى ادوات الاسواق الحديثة وتتوفر للاشخاص غير القادرين على ادارة استثمار اسهم بصورة مباشرة وكذلك تقوم بدور مهم ومحفز للأسواق المالية ، ويعد الاستثمار في الاصول المالية من الامور التي بحاجة الى خبرة في احوال السوق المالية وكذلك تطلباته وذلك يساعد على تكوين محفظة متوازنة للاوراق المالية يمكن التعامل والاستفادة منها في الوقت المناسب للافادة من الفرص المتوفرة لتحقيق الارباح ، وهذا يتطلب ان تتوفر مواد اولية لشراء الاوراق المالية متنوعة تشمل مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي وذلك يؤدي الى توزيع مخاطر الاستثمار وتغطية الخسائر في احد القطاعات . (حيدر يونس ، كاظم الموسوي، ٢٠٠٩: ٧٦)

ثالثاً : سبل تطوير متطلبات سوق العراق للاوراق المالية

إن من واقع سوق العراق للاوراق المالية وما يواجهه من معوقات التي تتمثل بعدم استقرار الوضع الامني والاقتصادي تحول دون قدرة السوق على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والابنية ، لذا يجب البحث عن آليات وسبل تعزيز كفاءة سوق العراق للأوراق المالية وجعل ادامة يصل الى المستوى المطلوب ، وبناءاً على هذا هناك مجموعة من العوامل التي يجب الاخذ بها لرفع كفاءة السوق وتطويره . (مفتاح صالح وآخرون ، ٢٠٠٩: ١٩٢) وهي كالاتي :-

١. مكننة انظمة التداول .
٢. تشجيع الاستثمار .
٣. تعزيز الشفافية والافصاح
٤. تعزيز الدور الرقابي للسوق.
٥. الافصاح والرقابة .
٦. تعميق الوعي الاستثماري.

رابعاً : مؤشرات المصارف التجارية في سوق العراق للاوراق المالية

من خلال الجدول (١) والذي يبين الأهمية النسبية لرسلمة قطاع المصارف بالنسبة الاجمالية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٣) وكما يلي

المدة	رسملة قطاع المصارف (١) مليون دينار	رسملة السوق (٢) مليون دينار	نسبة (١-٢) %
٢٠٠٤	٧٧٦٥٣	١٥١٣٢٧	٥١.٣
٢٠٠٥	٣٢١٧٧٧	٤٣٢٧٤٠	٧٤.٤
٢٠٠٦	٦٥٥٤٠٨	٧٧٤٥٢٢	١٣.٠
٢٠٠٧	٧٥٤٨٤٣	١٠٠٣٨٣٤	٧٥.٧
٢٠٠٨	٨٩٦٢٢١	١١٥١٤٢٦	٧٧.٨
٢٠٠٩	٧٢٢٩٩٠٠	١٥٠٧١٢٦	٨١.٦
٢٠١٠	٧٥٧٩٢٨٢	١٨٤٨١٢١	٨٢.٢
٢٠١١	٢٠٩٣٥٨٢	٢٤٦٠٤٨٠	٨٥.٠
٢٠١٢	٢٨٨٩٠٣٤	٣٥٥٠٦٨٠	٨١.٣
٢٠١٣	٣٩٥٢٣٠٠	٤٦٠٩٨٤٣	٨٥.١

(سوق العراق للاوراق المالية، التقارير السنوية للاعوام ٢٠٠٤- ٢٠١٣ اعداد مختلفة)

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه انخفاض في عام ٢٠٠٤ الى (٧٧٦٥٣) مليون دينار في قطاع المصارف ويرجع سبب الانخفاض الى عدم تداول اسهم بعض الشركات المساهمة في المصارف ، في حين كان اعلى ارتفاع في عام ٢٠٠٩ الى (٧٢٢٩٩٠٠) مليون دينار . اما بالنسبة لقطاع السوق كانت اقل نسبة في عام (٢٠٠٤) الى (١٥١٣٢٧) في حين كانت اعلى نسبة في عام (٢٠١٣) الى (٤٦٠٩٨٤٣) .

والجدول رقم (٢) يبين الاهمية النسبية للتداول في قطاع المصارف وسوق العراق للاوراق المالية المدة (٢٠٠٤- ٢٠١٣)

المدة	قيمة تداول قطاع المصارف (١) مليون دينار	قيمة تداول سوق العراق للاوراق المالية (٢) مليون دينار	نسبة (١-٢) %
٢٠٠٤	٩١٨٧٢	١٢٧٩٥١	٧١.٨
٢٠٠٥	٢٧٩٦٩٦	٣٦٦٨٠٩	٧٦.٢
٢٠٠٦	١١٥٩٨٨	١٤٦٨٩١	٧٨.٩
٢٠٠٧	٤٠٧١١٥	٤٢٧٣٦٧	٩٥.٢
٢٠٠٨	٢٧٧١٥٦	٣٠١٣٥٠	٨٨.٦
٢٠٠٩	١٣٩٢٣٢	٤١١٩٢٨	٧٧.٤
٢٠١٠	٢٥٩٤١٢	٤٠٠٣٥٩	٦٤.٧
٢٠١١	٧٠٥١٤٥٦	٩٤١١٩٨	٧٤.٩
٢٠١٢	٦٧٧٣٣٢	٨٩٣٨٢٥	٧٥.٧
٢٠١٣	٩٥٣٨٧٤	٢٨٤٠٢٢٠	٣٣.٥

(سوق العراق للاوراق المالية / التقارير السنوية للاعوام ٢٠٠٤- ٢٠١٣)

من خلال الجدول اعلاه تبين انخفاض في عام ٢٠١٠ الى (٢٥٩٤١٢) مليون دينار ويرجع سبب ذلك الانخفاض الى عدم تداول أسهم بعض الشركات المساهمة في السوق وبلغت نسبة مساهمتها الى حجم التداول للسوق في هذه الاعوام (٨٨.٦% ، ٧٧.٤% ، ٦٤.٧%) أما في عام ٢٠١٣ ارتفع حجم التداول قطاع المصارف الى ٧٠٥١٤٥٦ مليون دينار وانخفض في عام ٢٠١٢ الى ٦٧٧٣٣٢ مليون دينار وبلغت نسبة مساهمته في السوق ٧٥.٧% اما في عام ٢٠١٣ ارتفع حجم التداول في قطاع المصارف الى ٢٥٣٢٧٤ مليون دينار .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

١. أن للمصارف التجارية علاقة وثيقة في سوق الأوراق المالية وذلك باعتبار أن المصارف التجارية هي واحدة من القطاعات الاقتصادية المساهمة في سوق الاوراق المالية .
٢. ان للمصارف التجارية دور فعال ومهم من خلال قيامها بتشجيع الاستثمار في السوق ، وايضاً اقامة صناديق الاستثمار.
٣. ساهمت المصارف التجارية مساهمة فعالة في السوق ، وذلك كون ان المصارف التجارية من ابرز القطاعات الاقتصادية التي تساهم في السوق ، وان العلاقة بين القطاع المصرفي والسوق متوقعة على كفاءة هذا القطاع وايضا قدرته على القيام باعمال السوق .
٤. ان مؤشرات قطاع المصارف والقطاع الصناعي في سوق العراق للاوراق المالية تشكل حوالي ثلثي مؤشرات السوق وذلك فيما يتعلق ببيع التداول وعدد الشركات والقيمة السوقية خلال مدة الدراسة .

ثانياً : التوصيات

١. تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى التي تساهم في السوق وكذلك التركيز على تطوير الزراعة والسياحة والصناعة والاستثمار .
٢. القيام بفتح فروع لسوق العراق للاوراق المالية في تحديد من محافظات العراق وذلك من اجل تسهيل كمل السوق في جذب اكبر عدد من الشركات والمستثمرين على المستويين الدولي والمحلي .
٣. ربط سوق العراق للاوراق المالية بالاسواق العربية والمالية والدولية باستخدام شبكة المعلومات الانترنت وان كان لدى السوق موقع على هذه الشبكة الا انه لا يزال قاصراً عن الغرض .
٤. القيام بتوفير الحماية القانونية الكافية وذلك لكسب ثقة المستثمرين العراقيين والاجانب من اجل انشاء شركات جديدة للعمل في سوق العراق للاوراق المالية لغرض تكاملها .
٥. فسح المجال امام بقية المصارف التجارية والاستثمارية والاسلامية العراقية لدخولها السوق وطرحها لاسهما في السوق المالي .
٦. السماح للمصارف الاجنبية العاملة في العراق للمساهمة في سوق العراق للأوراق المالية .

المصادر والمراجع

١. احمد زهير شامية : النقود والمصارف ، دار زهران للنشر ، ١٩٩٤ .
٢. أرشد فؤاد التميمي ود. اسامة عزمي سلام: الاستثمار بالأوراق المالية، تحليل وادارة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٤.
٣. ايهاب الدسوقي ، اقتصاديات كفاءة البورصة ، دار النهضة العربي ، ٢٠٠٥.
٤. جمال جويدان الجهل : الاسواق المالية والنقدية ، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٢.
٥. جميل الزيدانيين السعودي ، اساسيات في الجهاز المالي ، دار وائل للطباعة ، ١٩٩٩.

٦. حيدر يونس كاظم الموسوي ، أثر الاداء المالي للمصارف الاسلامية في مؤشرات السوق للاوراق المالية – الاردن والسعودية – حالة تطبيقية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠٠٩.
٧. خالد وهيب الراوي : العلميات المعرفية الخارجية ، دار المناهج للنشر ، عمان ، ٢٠١٠.
٨. زياد رمضان ومروان شموط : الاسواق المالية ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة ، ٢٠٠٧.
٩. سوق العراق للأوراق المالية ، التقرير السنوي التاسع ، ٢٠٠٠ .
١٠. سوق العراق للأوراق المالية ، التقرير السنوي التاسع ، ٢٠٠٦ .
١١. سوق العراق للأوراق المالية ، التقرير السنوي التاسع ، ٢٠١٢ .
١٢. الشماع ، ذليل محمد ، دور المصارف الشاملة في تطوير سوق الاوراق المالية ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، مجلد (١) العدد (١٥٨) ، ١٩٩٤.
١٣. طارق طه : ادارة البنوك وتكنلوجيا المعلومات ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٧ .
١٤. طارق طه ، ادارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية ، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٠.
١٥. عبد الغفار حنفي ودرسيه قريقاص ، السوق والمؤسسات المالية ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ٢٠١١.
١٦. عبد المطلب عبد المجيد ، النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣.
١٧. عبد المعطي رضا رشيد ، محفوظ احمد جودة، ادارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر ، ١٩٩٩.
١٨. عمرو محي الدين : المال والصناعة ، مجلة دورية ، العدد الثامن عشر ، بنك الكويت الصناعي ، ٢٠٠٠.

١٩. فتحية مزهر عبد الرضا ، دور المصارف التجارية في تنشيط السوق المالية ، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (٩) العدد (٢٩) ، جامعة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٣.

٢٠. محمد محمود شهاب : النقود والبنوك والأقتصاد ، دار المريخ للنشر ، ١٩٨٧.

٢١. محمد محمود شهاب : النقود والبنوك والاقتصاد ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٧.

٢٢. محمود امين زويل ، بورصة الأوراق المالية موقعها من الاسواق – احوالها ومستقبلها ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، مصر ، ٢٠٠٠.

٢٣. مفتاح صالح واخرون : متطلبات كفاءة سوق الاوراق المالية ، مجلة الباحث ، جامعة محمد خضير ، العدد ٧ ، ٢٠٠٩-٢٠١٠ .

٢٤. هيئة الاوراق المالية ، التقرير السنوي لحركة التداول في سوق العراق للاوراق المالية ، ٢٠٠٧.

٢٥. وليد صافي وانس البكري ، الاسواق المالية والدولية ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨ .